

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

إن حلف لا يسكن داراً أو لا يسكن فلاناً وهو مساكنه ولم يخرج في الحال حنث إلا أن يقيم لنقل متاعه الخ .

قوله وإن حلف لا يسكن داراً أو لا يسكن فلاناً وهو مساكنه ولم يخرج في الحال : حنث إلا أن يقيم لنقل متاعه أو يخشى على نفسه الخروج فيقيم إلى أن يمكنه وإن خرج دون متاعه وتأتي امرأته الخروج معه ولا يمكنه إكراهها فيخرج وحده : فلا يحنث .
هذا المذهب في ذلك كله .

قال في الفروع : فإن أقام الساكن أو المساكن حتى يمكنه الخروج بحسب العادة لا ليلاً ذكره في التبصرة والشيخ - يعني : به المصنف - بنفسه وبأهلة متاعه المقصود : لم يحنث .
وجزم به في الوجيز والهداية والمذهب والمحرر والنظم والخلاصة وقدمه في الشرح وغيره .
وعليه جماهير الأصحاب .

وقال المصنف : يحنث إن لم ينحو النقلة .

وطاهر نقل ابن هانئ وغيره - وهو ظاهر الواضح وغيره - لو ترك له بها شيئاً : حنث .
وقيل : إن خرج بأهله فقط فسكن بموضع آخر : لم يحنث .

قال الشارح : والأولى - إن شاء الله تعالى - أنه إذا انتقل بأهله فسكن في موضع آخر : أنه لا يحنث وإن بقي متاعه في الدار الأولى لأن مسكنه حيث حل أهله به ونوى الإقامة انتهى .
واختاره المصنف .

وقيل : أو خرج وحده بما يتأثر به فلا يحنث اختياره القاضي .

قوله وإن حلف لا يسكن فلاناً فبنياً بينهما حاجزاً وهما متسكنان : حنث .
هذا المذهب صححه في النظم .

وقدمه في المحرر والفروع .

وجزم به في الشرح وقال : لا نعلم فيه خلافاً .
وقيل : لا يحنث .

قال في المحرر : وإن تشاغل هو وفلان ببناء الحاجز بينهما وهما متسكنان : .
حنث .

وقيل : لا يحنث .

وأطلقهما في الهداية والمذهب و مسبوك الذهب و المستوعب و الخلاصة و الرعايتين الحاوي

فائدة : لو حلف لا أساكنه في هذه الدار وهم غير متساكنين فبنيا بينهما حائطا وفتح كل واحد منهما بابا لنفسه وسكنها : لم يحنت على الصحيح من المذهب .

قدمه في المغني و الشرح وصحاحه .

وقدمه في الفروع .

وقيل : يحنت .

قال الشارح : ويحتمله قياس المذهب لكونه عين الدار